

أشبار في تقريره الأسبوعي إلى أن اجتماع الحكومة لعلاج الوضع الاقتصادي "ردود أفعال"

«الشال»: تصريحات الهارون بوجود «عفن» في البورصة صائبة وتباعده أداء مؤشرها «الوزني» و«السعري» بداية الفرز الصحيح للشركات

تقرير

في تقييمه للتفاعل الحكومي مع تراجعات السوق الحادة خلال الأيام القليلة الماضية، أوضح التقرير الأسبوعي الصادر عن شركة الشال للاستشارات الاقتصادية أنه دائما مع مبدأ تواصل الفريق الاقتصادي للحكومة والتزام اجتماعاته على نحو دوري لمراجعة الأوضاع الاقتصادية والاتفاق على السبل الفضلى لتحقيق الاهداف المعلنة، سواء ما يتعلق منها بالازمة او السياسة الاقتصادية، لكن ما لا نتفق معه هو «اجتماعات ردود الافعال» التي لا تتمخض الا عن اطلاق تصريحات غير مفهومة او غير قابلة للتطبيق بما يصيب الثقة الهشة في مقتل. وفي اجراء صحيح اجتمع الاسبوع الفائت نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية والتجارة ومدير عام البورصة والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار وهدف اجتماعهم يفترض ان يكون واضحا، وهو هدف دفاعي والغرض منه الحد من انزلاق البلد في مرحلة من مراحل التضخم السالب Deflation في قيم الأصول.

بمعنى آخر لا يجوز خلط الاهداف فالاحتياج عاملة لا يحتاج الاهداف تنشيط وانما الى تغيير نهج، فالنمو سيكون موجبا وفائض الموازنة والحساب الجاري مستمران والسياسات النقدية والمالية توسيعتان، وفي ظروف عادية يفترض ان يبدأ الفلق حول احتمالات التضخم، اما القضية التي تواجه الفريق فتتلخص في احتمال دفع تكاليف باهظة وغير ضرورية او مستحقة لازمة، لا تطبق علينا مؤشراتنا ولكننا ندفع ثمن غياب الإجراءات الاستباقية لتخفيف تداعياتها الى حدودها الدنيا رغم وجود وسائل اتخاذ هذه الإجراءات، وجانب مهم من المشكلة لا دخل لنا فيه، ما لم تتطور الامور كثيرا الى الاسوأ ويدخل العالم حقبة كساد فالضغط نحو الادنى على اسعار الأصول اصبح مشكلة عالمية، منذ ابريل الماضي، بعد مخاوف انفجار أزمة ديون أوروبا السائدة، وواضح من فقرة أخرى في تقريرنا الحالي، ان أداء مؤشر بورصة الكويت الوزني - رغم اندحاره - كان الأفضل، منذ بداية العام الحالي.

الوضع الصحيح، لفريق الحكومة والاقتصادي هو ان تكون حركته معدة مسبقا، فبعد سنة وثلاثة ارباع السنة من ازمة العالم المالية، من المفروض ان تكون لدى هذا الفريق سيناريوهات مكتوبة بالااحتمالات والإجراءات لمواجهة، وأحد هذه السيناريوهات ما مر به العالم منذ ابريل الماضي، فالكويت تعرف انها تضمن نحو 24,4 مليار دينار هي ودائع القطاع

الخاص لدى البنوك المحلية - كما في مايو الماضي - ولابد من إعداد كل الاحترازمات حتى لا تضطر الى تفعيل ضمانها، والتضخم السالب في اسعار الأصول أكبر المخاطر على هذا الضمان، وفي وضع تبدو فيه كل مؤشرات الاقتصاد الكلي موجبة، خلافا لما كانت عليه في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ضمان تحقق ذلك اي حماية البلد من تدهور غير مستحق لأسعار الأصول، ولا يحتاج الأمر سوى اعداد مسبق واستثمار انتقائي، بتوقيت مناسب وعائد مناسب، وهو دور الادارة الاقتصادية العامة، ونعتقد ان تصريحات وزير التجارة والصناعة الاسبوع الماضي بوجود «عفن» في الشركات المدرجة وكثرة «الشركات الورقية» وضرورة تدبيرها في تصريحات صائبة، وتباعده أداء المؤشر الوزني عن مثيله السعري احد مؤشرات الفرز الصحية.

وكان يفترض ان يكون تحت تصرف الاجتماع الماضي قائمة بكل الشركات المدرجة ونبذة عن أوضاعها، من ناحية وزنها في القيمة الرأسمالية للسوق والأسهم الحرة، اي القابلة للتداول، في كل منها، ونقلها في رهونات المصارف وتشابك هذه الشركات مع النظام المصرفي ابريل الماضي، فالكويت تعرف انها تضمن ممكنا استبعاد الشركات - التي لا تأثير



المؤشر الوزني للبورصة يتصدر معدلات النمو لـ 14 سوقاً إقليمية وعالمية بنسبة 3% للنصف الأول

0,18% حصة الكويت من الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية في 2009

نسبته 2,86% فتونس 1,7679 مليار دولار اي ما نسبته 2,20% فسورية 1,514 مليار دولار اي ما نسبته 1,88% فالعراق 920,0 مليون دولار، اي ما نسبته 1,14%، فليبيا 844,3 مليون دولار اي ما نسبته 1,05%، فاليمن 654,8 مليون دولار اي ما نسبته 0,81%، فالبحرين 257,1 مليون دولار اي ما نسبته 0,32% فالكويت 146,4 مليون دولار اي ما نسبته 0,18% فجيوتي 99,2 مليون دولار اي ما نسبته 0,12%، فموريتانيا 83,7 مليون دولار اي ما نسبته 0,10%.

وبمقارنة الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الدول العربية خلال عامي 2008 و2009 بنسبة ان 7 دول عربية، ضمن الدول المتوافر عنها بيانات، سجلت زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة إليها، وهي قطر ولبنان والسودان، الجزائر والعراق واليمن والكويت، في حين تراجع التدفقات الاستثمارية المتجهة الى 11 دولة عربية وهي السعودية والإمارات ومصر والمغرب والأردن وتونس وسورية وليبيا والبحرين وجيبوتي وموريتانيا.

ولئن كانت الارقام بذاتها صماء فإنها تحتج الى قراءة ديناميكية، تنظر إلى ارتباطاتها بمجمل الأوضاع العامة لكل بلد، فهناك تفاوت كبير بين الدول العربية لجهة حاجة كل منها إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي، فبعضها يصدر رأس المال مع ندرة في فرص الاستثمار الداخلي، وبعضها على العكس من ذلك تماما، ولكنها جميعا تحتاج إلى تحسين تنافسية اقتصاداتها من خلال استيراد أكثر التقنيات وأساليب الإدارة تقدما من الدول المتقدمة والاستثمار الأجنبي المباشر أفضل السبل للحصول على تلك التقنيات والأساليب، في جانب حاجتها جميعا، لهذا النوع من الاستثمار، لخلق فرص عمل جديدة.

استعرض التقرير أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال 2009 حيث اصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تقريرها السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2009 والمنشور على موقعها على الانترنت وتشير البيانات الأولية المتوفرة من المصادر القطرية ان مجموعة الدول العربية قد استقطبت نحو 80,7 مليار دولار خلال عام 2009 وفقا لبيانات توفرت عن 18 دولة عربية، مقارنة بـ 95 مليار دولار تم استقطابها في عام 2008 وفقا لبيانات الدول نفسها، ما يعني ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قد انخفضت بنحو 14,3 مليار دولار اي بما نسبته 15,1% ومقارنة بـ 8 مليار دولار تم استقطابها خلال عام 2008 وفقا لبيانات 21 دولة عربية، فقد تراجعت تلك التدفقات، الى الدول العربية الثماني عشر، بنحو 17,3 مليار دولار اي بما نسبته 17,7% ويعزى هذا الانخفاض في التدفقات الواردة، الى الدول العربية التي استمر تأخير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا.

وقد تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي الوارد بنحو 35,514 مليار دولار اي ما نسبته 44% من إجمالي الاستثمارات الواردة تليها قطر 8,722 مليار دولار اي ما نسبته 10,80% فالامارات 8,550 مليارات دولار، اي ما نسبته 10,59%، فمصر 6,7116 مليارات دولار اي ما نسبته 8,31% فليبيا 4,8036 مليارات دولار اي ما نسبته 5,95% فالسودان 2,9228 مليار دولار، اي ما نسبته 3,62% فالمغرب 2,5194 مليار دولار، اي ما نسبته 3,12% فالأردن 2,3843 مليار دولار اي ما نسبته 2,95% فالجزائر 2,310 مليار دولار اي ما

اسواق الاسهم الخليجية والعالمية	مؤشرات الاسواق	التغير	مؤشرات الاسواق	التغير	مؤشرات الاسواق	التغير
	2008/12/31	2009/12/31	الربع الأول 2010	الربع الأول 2009	الربع الأول 2010	النصف الأول 2010
1 سوق الكويت للأوراق المالية / المؤشر الوزني	406,7	385,8	441,0	14,3%	397,4	9,9%
2 بي اس اي سيكس - الهند	9,647,3	17,464,8	17,527,8	0,4%	17,700,9	1,0%
3 داكس - ألمانيا	4,810,2	5,957,4	6,153,6	3,3%	5,965,5	3,1%
4 سوق الاسهم السعودي	4,803,0	6,121,8	6,801,0	11,1%	6,093,8	10,4%
5 سوق الدوحة للأوراق المالية	6,886,1	6,959,2	7,462,5	7,2%	6,899,8	7,5%
6 سوق البحرين للأوراق المالية	1,804,1	1,458,2	1,547,1	6,1%	1,396,3	9,7%
7 سوق مسقط للأوراق المالية	5,441,1	6,368,8	6,697,5	5,2%	6,058,1	9,5%
8 داو جونز - الولايات المتحدة	8,776,4	10,428,1	10,856,6	4,1%	9,774,0	10,0%
9 سوق الكويت للأوراق المالية - المؤشر السعري	7,782,6	7,005,3	7,533,6	10,0%	6,543,2	13,1%
10 سوق أيبوفس للأوراق المالية	2,390,1	2,743,6	2,908,5	14,8%	2,514,0	13,6%
11 سوق الفونسي 100 - بريطانيا	4,434,2	5,412,9	5,679,6	22,1%	4,916,9	13,4%
12 نيكيا 225 - اليابان	8,859,6	10,546,4	11,089,9	19,0%	9,382,6	15,4%
13 كاك 40 - فرنسا	3,218,0	3,936,3	3,974,0	22,3%	3,442,9	13,4%
14 سوق دبي المالي	1,636,3	1,803,6	1,843,5	10,2%	1,461,8	20,7%
اس اس اي كومبوسيت - الصين	1,820,8	3,277,1	3,109,1	80,0%	2,398,4	22,9%

الشديد، ولكن مع محصلة الى الأدنى تتبعتها مرحلة ثالثة من التذبذب الشديد مع محصلة موجبة لمعظمها حتى نهاية العام الحالي بعد مرحلة قصيرة من السقوط الحز.

ومع نهاية النصف الأول من العام الحالي ظل المؤشر الوزني لسوق الكويت لسلاورق المالية الأفضل أداء، ضمن الـ 14 سوقاً فيلغت نسبة مكاسبه نحو 3% مقارنة بما كانت عليه نهاية عام 2009، بينما خسر مؤشره السعري نحو 6,6% للفترة نفسها وفي ذلك دليل على عملية فرز صحي بين الجيد وغير الجيد من الشركات وشارك المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية في المنطحة الموجبة مؤشرا سوقين آخرين هما سوق الاسهم الهندي

الأول من العام الحالي، ما بين 0,5% و26,8% كحد أعلى لسوق الاسهم الصيني. واختلط أداء أسواق العالم وأسواق الإقليم، فالمشكلة عامة وانزها فيما لو تحققت كسادا او ركودا آخر سيصيب كل قطاعات الإنتاج في الدول الناضجة والناشئة، والشركات المدرجة ممثل رئيس لتلك القطاعات وسيصيب لاحقا اسعار النفط كما حدث في خريف عام 2008، ورغم ان هذا السيناريو لن يتحقق في تقديراتنا الا انه يظل تقديرا، وهناك من يتخوف من حدوث الأسوأ، في زمن يتسم بهشاشة مستوى الثقة، لذلك نعتقد ان أزمة أوروبا السائدة قد عادت بالعالم الى المرحلة الثانية من مراحل ما بعد الأزمة، اي التذبذب

أوضح التقرير ان أزمة ما بدأ ان النمو الاقتصادي الى الموجب وبداية تعافي اسعار الأصول منذ بداية النصف الثاني من عام 2009، حققت 13 سوقا من أصل 14 سوقا إقليمية وناضجة وناشئة كبرى نموها موجبا في الربع الأول من العام الحالي راوح بين 0,4% كحد أدنى لسوق الاسهم الهندي و14,3% كحد أعلى للمؤشر الوزني لسوق الاسهم الكويتي كما في الجدول المرفق.

ولكن لم يصمد معظم هذا الأداء الموجب في الربع الثاني من العام الحالي لان منطقة الوحدة النقدية الأوروبية لم تستطع احتواء أزمة ديون اليونان السائدة مبكرا ولم تنجح في حملة العلاقات العامة

اعتماد موازنة 2010/2011 بارتفاع 148 مليون دينار يصب في جانب المصروفات

السنة المالية	البيانات	التغير	المجموع الكلي للمصروفات	التغير	تقديرات الإيرادات (مليون دينار)	المجموع الكلي للإيرادات
	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات
2009/2008	3,210,0	3,077,0	18,970,4	10,839,9	1,026,1	12,678,7
2010/2009	3,476,0	2,355,0	18,970,4	1,265,0	6,924,5	8,074,5
2011/2010	3,580,0	2,938,0	16,310,0	7,467,0	6,616,6	9,719,3

السنة المالية	البيانات	التغير	المجموع الكلي للمصروفات	التغير	تقديرات المحقق (مليون دينار كويتي)	المجموع الكلي للإيرادات
	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات
2008 / 2007	2,476,9	1,788,0	9,698,0	1,206,3	1,303,1	19,022,6
2009 / 2008	3,038,9	3,001,9	18,262,1	10,741,4	1,295,1	21,005,8
2010 / 2009	3,381,7	2,291,1	11,800,0	4,561,8	1,076,5	17,925,0

أشبار التقرير الى انه في آخر جلسات مجلس الأمة، الاسبوع قبل الفائت، تم اقرار قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010/2011 بعد ثلاثة شهور من نفاذ زمن الموازنة، وما حدث من تغيير على الارقام كان طفيفا، ولكنه يستحق التوثيق، والتغيير طال جانب اعتمادات المصروفات، فبعد ان كان رقم المصروفات الاجمالية هو 16,162 مليار دينار، أصبح بعد اقرار بعض الاعتمادات التكميلية 16,310 مليار دينار بزيادة قاربت 148 مليون دينار، أي أقل قليلا من 1%.

وظلت الافتراضات في جانب الإيرادات، على حالها، فلجهة انتاج النفط قارب الرقم 2,2 مليون برميل يوميا بنسعر 43 دولارا للبرميل. وبينما افترض مشروع الموازنة عجزا بحدود 6,4427 مليارات دينار زاد العجز الافتراضي الى 6,5907 مليارات دينار نتيجة زيادة الـ 148 مليون دينار، وبمثل هذا العجز الافتراضي الفرق بين رقم المصروفات الجديد ورقم الإيرادات المقدر بنحو 9,719 مليارات دينار.

ونكرنا في تقرير الاسبوع الفائت أننا نتوقع ان تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، للربع الأول من السنة المالية الحالية بحدود 4,2 مليارات دينار أي نحو 48,7% من الإيرادات النفطية المقدرة لكامل السنة المالية، وحقق معدل سعر برميل النفط للفترة الماضية، نحو 67,7 دولارا مقارنة بـ 43 دولارا في تقديرات الموازنة. لذلك من غير المتوقع ان يعكس مشروع الموازنة الذي أصبح قانونا حقيقة الوضع المالي.

وقد تحقق الموازنة فائضا يقارب 1,7 مليار دينار مقابل العجز المقدر المذكور أعلاه. وحققت الموازنة العامة في الكويت فائضا لإحدى عشرة سنة مالية فائتة، في حين أشارت كل تقديرات الموازنة الى عجز، وبينما التحفظ مطلوب، إلا ان ردم الفجوة الواسعة بين التقديرات والواقع ضروري لإضفاء بعض الصدقية على التقديرات. والجدول رقم 1 المعدل تعديلا طفيفا يوفق تاريخيا لمشروعات الموازنة، بينما الجدول رقم 2 يعرض الى المتوافر من نتائج الحساب الختامي، باستثناء السنة المالية الأخيرة، حيث نضع تقديراتنا لنتائج الحساب الختامي.